المنتصف الاسرائيلي

مدار

الأربعاء ٢٠٢١/٨/١١ الموافق ٢ محرم ١٤٤٣هـ العدد ٥٠٢ السنة التاسعة عشرة

المنتصف الاسرائيلي

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

حرب صاروخية متعددة الجبهات: كابوس إسرائيل الأسوأ عسكرياً وفي الجبهة الداخلية!

صفحة (٢)

دراسة إسرائيلية جديدة: حل الدولتين ما زال الحل الوحيد الممكن

صفحة (٣)

الكنيست الإسرائيلي يخرج لعطلة شهرين والحكومة الجديدة تبدي استقراراً محدوداً وتستعد للموازنة العامة

كتب برهوم جرايسي:

يخرج الكنيست الإسرائيلي هذا الأسبوع لعطلة صيفية تستمر شهرين، في حين تُظهر الحكومة الجديدة نوعا من الاستقرار، وهو ما لم يكن منذ ثلاث سنوات، رغم أنها ترتكز على أغلبية هشة، وتعمل مثل الذي يحاول اجتياز النهر الهائج على ألواح خشبية، في كل مرّة احتاجت فيها إلى تمرير قوانين وقرارات. لكن الحكومة التي ستكون بعيدة لمدة شهرين عن أخطار حجب الثقة، بفعل العطلة الصيفية، ستعمل على إقرار الموازنة العامة للعامين الجاري والمقبل، بالقراءة الأولى، حتى نهاية شهر آب الجاري، كي يتسنى لها إنجاز القراءة النهائية في الأسبوع الأول من شهر تشرين الثاني المقبل، وإلا فإن الحكومة ستُحلّ تلقائيا، بموجب القانون المؤقت الذي تشكلت على أساسه الحكومة الحالية.

وفي الأيام الخمسين الأولى للحكومة، منذ حصولها على الثقة، وحتى خروج الكنيست الى عطلته الصيفية، لا يظهر أنها حققت إنجازات خاصة، سوى أنها نجحت في تمرير سلسلة القوانين، التي تضمن تسيير أعمال الحكومة، مع تغييرات في أنظمة الحكومة، لتتلاءم مع تركيبة الحكومة الحالية.

وعلى ضوء أنها ترتكز على أغلبية هشة من ٦١ نائبا، فإن ملامح الاستقرار بالنسبة لها تعد إنجازا، بسبب وجود نواب متمردين، بالذات من الكتلة البرلمانية الصغيرة، التي يترأسها رئيس الحكومة نفتالي بينيت. وقد ذكر، في نهاية الأسبوع الماضي، أن النائب عميحاي شيكلي المنشق عن كتلة يمينا بسبب تشكيل الحكومة الحالية، يفاوض كتلته للانشقاق عن الكتلة بالاتفاق، وليشكل كتلة من نائب وحيد، وأن لا تفرض عليه كتلته عقوبات برلمانية، مقابل أن يدعم ميزانية الدولة للعامين الجاري والمقبل. فلكتلة يمينا ٧ نواب، إلا أن النائب شيكلي الذي استقدمه بينيت من الصفوف السياسية البعيدة ليكون عضو كنيست، رفض الحكومة الحالية، وصوّت ضدها. وبموجب القانون، فإنه لا يمكن الانشقاق عن الكتلة البرلمانية، إلا لثلث أعضاء الكتلة البرلمانية على الأقل، كما أن الكنيست لا يمنح امتيازات مالية لكتلة مستقلة من نائب واحد. كذلك يمنح القانون الكتلة البرلمانية الإعلان عن نائب متمرد بأنه نائب منشق، وتحرمه من العمل البرلماني الحر، مثل طرح مشاريع قوانين للتصويت عليها في الهيئة العامة، وتقديم مواضيع للأبحاث. والأهم من كل هذا، أنه سيكون محظورا عليه المشاركة في الانتخابات المقبلة، ضمن أحد الأحزاب الممثلة حاليا في الكنيست، حتى ولو أعلن عن تشكيل حزب جديد.

أما إذا كان الانشقاق بالاتفاق، فإن كل هذه العقوبات تزول. ولهذا يطالب شيكلي بإبرام صفقة مع كتلته يمينا، لدعم ميزانية الدولة، وبذلك يكون للحكومة ٦٢ نائبا، ثم ينشق بالاتفاق عن الكتلة، ويشكل كتلة مستقلة من نائب واحد. وأعلنت مصادر في كتلة يمينا أن الموضوع قيد الفحص، وهناك شك في ما إذا ستقبل الكتلة هذا العرض.

في السياق ذاته قالت صحيفة «يديعوت أحرونوت»، إن أعضاء بارزين في الائتلاف الحاكم توجهوا لنائب من مجموعة نواب الليكود الأكثر تطرفا، شلومو كرعي، وعرضوا عليه أن يجد ثلاثة نواب آخرين من كتلته لينشقوا عن الليكود وينضموا إلى الائتلاف، مقابل وظائف وزارية وبرلمانية كبيرة، إلا أن كرعي رفض العرض كليا. وهذا العرض، يتماشى مع التعديل القانوني الجديد، الذي أقره الكنيست بمبادرة الحكومة، ويجيز لأربعة نواب الانشقاق عن كتلتهم البرلمانية، حتى لو لم يكونوا ثلث الكتلة البرلمانية.

عمليا، وكما ذكر من قبل، فإن الميزانية العامة لن تكون تهديدا لضمان استمرار الحكومة الحالية، وأصلا فعلى مدى السنوات الـ ٧٣ لم تسقط حكومة واحدة بسبب الميزانية العامة، وتركيبتها. وما كنا نشهده، هو أنه في فترات إقرار الموازنة العامة كانت تتفجر أزمات داخلية في الائتلاف الحكومي، تمنع تمرير الميزانية، فالقانون يفرض على كل حكومة مواعيد محددة لتمرير الميزانية العامة، وفي أحيان كثيرة، وخاصة في السنوات الأخيرة، جرت تعديلات عديدة على قانون مواعيد الموازنة العامة، خاصة حينما بدأ إقرار ميزانيات مزدوجة من العام ٢٠٠٩ ولاحقا.

وبعد مرور قرابة شهرين على تشكيل الحكومة، يبدو أن أطراف الحكومة ملتزمين بالاتفاق القائم بينهم، وهو تجنب كل القضايا الخلافية وعدم طرحها إلا بعد مرور عام كامل على تشكيل الحكومة، والقصد هنا مشاريع قوانين وقرارات ليس حولها إجماع في الحكومة.

القضية الخلافية الوحيدة التي ظهرت في الأيام الأخيرة، قبل خروج الكنيست إلى العطلة الصيفية، هي مشروع قانون سيمنع بنيامين نتنياهو من العودة الى رئاسة الحكومة، طالما يواجه لائحة اتهام، إذ بادرت كتلة «أمل جديد» التي يترأسها وزير العدل جدعون ساعر، لمشروع قانون يمنع تكليف عضو كنيست لتشكيل حكومة، في حال يواجه لائحة اتهام ومحاكمة، كما يفرض على رئيس الحكومة الاستقالة من منصبه خلال ٣٠ يوما، من يوم تقديم لائحة اتهام ضده.

وسيكون متاحا عرض مشروع القانون على الهيئة العامة للكنيست مع بدء الدورة الشتوية، إلا أن رئيس الحكومة نفتالي بينيت وكتلته يعارضان هذا القانون، بدعوى أنه موجّه ضد شخص بعينه، أي بنيامين نتنياهو، ولكن الاعتقاد السائد هو أن هذا الموقف المعارض سيتراجع بعد تمرير الموازنة العامة. وفي حال تمرير القانون في الدورة الشتوية، فإن الأزمة ستنتقل فورا الى داخل حزب الليكود.

أداء المعارضة

تنقسم المعارضة البرلمانية الحالية إلى قسمين، فالقسم الأساس الذي يضم ٥٣ نائبا، هم الليكود وحلفاؤه، والنائب المنشق عن كتلة يمينا، والقسم الثاني هو كتلة القائمة المشتركة. وبطبيعة الحال لا يوجد انسجام بين الجانبين، وتصويت كتلة القائمة المشتركة كان عينيا حسب القضايا المطروحة، والتلاقي في الموقف لا يعني إطلاقا التلاقي في الموقف السياسي، على سبيل المثال حينما عارضت كل كتل المعارضة تمديد سريان قانون حرمان العائلات الفلسطينية من لم الشمل.

حكومة بينيت – لابيد: «الأغلبية الهشة» تصمد. (أ.ف.ب)

والائتلاف الحكومي مستفيد من هذا الوضع القائم في المعارضة، خاصة لدى طرح اقتراحات حجب الثقة عن الحكومة، إذ من الصعب، إلى درجة شبه المستحيل، أن يلتقي نواب المعارضة الـ ٥٩ في تأييد لأحد اقتراحات حجب الثقة، لأن الموضوع الذي سيطرح كذريعة لحجب الثقة عن الحكومة على الأغلب سيكون سياسيا، هذا أولا، أما ثانيا، فإنه بموجب قانون الكنيست على كتلة برلمانية تبادر لاقتراح حجب الثقة، أن تطرح اسم مرشح لرئاسة الحكومة في حال تم حل الحكومة القائمة، وهنا أيضا من المستحيل أن يتفق طرفا المعارضة على مرشح لرئاسة الحكومة.

عدا هذا، فإنه بموجب القانون لا يجوز إسقاط أي حكومة، إلا بأغلبية عددية لا تقل عن ٦١ نائبا، وكل أغلبية تقل عن هذا العدد، تُسقط اقتراح حجب الثقة.

الحكومة والائتلاف مستفيدان أيضا من هذا التقاطب في المعارضة، حينما تطرح كتل اليمين الاستيطاني المعارضة اقتراحات قوانين عنصرية وداعمة للاحتلال والاستيطان، فهنا كتلة القائمة المشتركة ستكون معارضة لهذه المشاريع كلها.

يضاف الى هذا أن تصويت كتل اليمين الاستيطاني المعارضة ضد تمديد سريان قانون حرمان العائلات الفلسطينية من لم الشمل، خفف الضغط على نواب اليمين الاستيطاني في الائتلاف، ليعارضوا مشاريع قوانين للمعارضة، تتماشى مع توجهاتهم اليمينية المتطرفة.

هذا الاستقرار النسبي في الحكومة وائتلافها يثير القلق على نحو خاص لدى عضو كنيست أكثر من غيره: بنيامين نتنياهو، الذي يعرف أنه كلما طال عمر الحكومة واجتازت عامها الأول مع مؤشرات استقرار أكثر، فإن بقاءه على رأس الليكود سيكون تحت علامة سؤال قوية، خاصة وأنه في هذه الفترة سيكون مسار محاكمته قد تقدم أكثر.

الميزانية العامة

ظهر تماسك الائتلاف في أن الحكومة أقرت بالإجماع مشروع الموازنة العامة للعامين الجاري والمقبل، بدون أن تصدر تهديدات من أي كتلة برلمانية من الكتل الثماني التي تشكل الائتلاف بأنها ستصوت ضد المشروع، أو أنها تشترط الحصول على ميزانيات أكبر لتمرير الميزانية.

وتبلغ قيمة ميزانية العام الجاري ٢٠٢١ حوالي ٦٠٦ مليارات شيكل (ما يعادل ١٨٧ مليار دولار)، إلا أنه في هذه الميزانية هناك ميزانية استثنائية زائدة لمواجهة كورونا، لتهبط ميزانية العام المقبل ٢٠٢٢ إلى ٥٦٠ مليار شيكل (١٧٢ مليار دولار). وكما هو معروف فإن حوالي ٣٣٪ من هذه الميزانية تصرف على تسديد الديون والفوائد، التي تفاقمت جدا في عام كورونا.

وتتوقع وزارة المالية أن يصل العجز في الموازنة العامة، في العام الجاري، إلى نسبة ٦,٨٪ من حجم الناتج العام أي ما يعادل من ٩٦ مليارا الى ١٠٠ مليار شيكل (٣٠ مليار دولار). وتهبط نسبة العجز في العام المقبل حسب التخطيط الى ٣,٩٪، وفي العام ٢٠٢٣ إلى نسبة ٣٪، وتواصل النسبة تراجعها حتى العام ٢٠٢٦ لتكون ١,٥٪.

وأول ما تم الاتفاق عليه بين أطراف الحكومة كانت ميزانية وزارة الدفاع، التي سيكون أساسها أكثر من ٧١ مليار شيكل (٢٢ مليار دولار)، بضمنها حوالي ١٣ مليار شيكل، هي ميزانية الدعم العسكري الأميركي السنوي لإسرائيل، بقيمة ٣,٨ مليار دولار. وهذا لا يشمل الزيادات السنوية التي يحصل عليها الجيش، كميزانيات استثنائية، تتراوح سنويا ما بين ٤ مليارات الى ٨ مليارات شيكل، وأحيانا أكثر، خاصة في سنوات الحروب.

ميزانيات المجتمع العربي

سارعت كتلة القائمة العربية الموحدة برئاسة النائب منصور عباس، الشريكة في الائتلاف الحاكم، للإعلان أنها حققت ٥٣ مليار شيكل للمجتمع العربي. وهي مقسمة على النحو التالي: ٣٠ مليار شيكل خطة مالية تصرف على مدى ٥ سنوات، بمعنى ٦ مليارات شيكل سنويا. ثم ٢٠ مليار شيكل، تخصص للبنى التحتية وخاصة شبكات الشوارع، تصرف على مدى ١٠ سنوات. وبعد هذا ميزانية ٢,٥ مليار شيكل لتمويل خطة مكافحة الجريمة المستفحلة في المجتمع العربي، وهي ذات الخطة التي أعلن عنها بنيامين نتنياهو كرئيس حكومة، في خريف العام ٢٠٢٠.

الأمر الأساس من ناحية حسابية، في ما أعلنته كتلة الموحدة، أنها لم تذكر حجم الميزانية الإضافية في هذه المبالغ، لأنه واضح للجميع أن في هذه المبالغ ميزانيات قائمة أصلا بدون حاجة لاتفاقيات خاصة. ولكن ليس هذا فقط، فقد نقلت صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية في عددها الصادر يوم ٣ آب الجاري، عن مسؤولين في وزارة المالية، قولهم إنهم لا يعرفون عن مصدر الأرقام. وقالت الصحيفة في تقريرها إن المبلغ الإجمالي هو ٣٤,٥ مليار شيكل، وليس ٥٣ مليارا، لأن ميزانية ١٨ مليار شيكل مخصصة سلفا، في وقت سابق، للشركة الحكومية «نتيفي يسرائيل» لتطوير شبكة الشوارع في السنوات العشر المقبلة، خاصة في الشمال والجنوب، حيث نسبة المواطنين العرب عالية.

والمبلغ الذي تذكره الصحيفة، يشمل ٢,٥ مليار شيكل ستخصص لمواجهة الجريمة، وجلّ هذا المبلغ مخصص لإقامة مراكز شرطة ودفع رواتب لعناصر الشرطة.

وعدا عما ذكرته الصحيفة على لسان مسؤولين في وزارة المالية، فإن قسما من الأموال التي ذكرتها القائمة الموحدة، ملقى على عاتق الوزارات المختلفة، ولا يوجد في ميزانيتها بنود استثنائية للصرف على المجتمع العربي، وإنما سيكون الأمر متعلقاً بنوايا الوزير وشكل صرف ميزانية وزارته، فكل صرف زائد على العرب سيكون على حساب بنود قائمة.

كما نشر المحلل الاقتصادي حجاي عميت في صحيفة «ذي ماركر» مقالا يوم ٤ آب الجاري، طرح فيه عدة أسئلة حول جدية هذه الميزانيات التي تطرحها الموحدة، ويقول إن أكثر من نصفها ميزانيات أقرتها الحكومات السابقة، ومنها ما هي مخصصة للمجتمع العربي البدوي في النقب، وميزانيات أخرى مخصصة للمجتمع العربي الدرزي في الشمال، عدا ميزانية البنى التحتية السابق ذكرها- ١٨ مليار شيكل.

كذلك يشير عميت إلى أن جزءا من الميزانيات التي تتحدث عنها الموحدة هي أصلا ميزانيات لم يتم صرفها في الخطة الحكومية ٩٢٢ المخصصة للمجتمع العربي وأقرت في العام ٢٠١٦. وأعيد طرحها وكأنها ميزانيات جديدة.

ويقول عميت: يجري الحديث عن وعود على الورق، لأن السؤال الأهم الذي يطرح نفسه، «هو حجم الميزانية التي ستصرف فعليا على المجتمع العربي». ويشير إلى الصعوبة القائمة في أن تصرف المجالس البلدية والقروية الميزانيات الاستثنائية التي ستخصص لها. وما لم يذكره عميت هو أن هذه الميزانيات الاستثنائية، هي ميزانيات بناء وتطوير، وكي تتحقق على الأرض بحاجة الى أراض إضافية في الوقت الذي تشهد فيها الغالبية الساحقة من البلدات العربية حالة حصار واكتظاظ، لرفض كل الحكومات توسيع مناطق نفوذها.

ويتابع عميت: «مع الأخذ بالحسبان صعوبات صرف الميزانيات في المجالس البلدية والقروية، كما ظهرت هذه الصعوبات من قبل، فإننا سنكون متشككين في مسألة إخراج هذه الوعود المالية لحيز التنفيذ». وأوضح عميت: «إن قرار رصد ميزانيات في المجتمع العربي لم يظهر كبنود واضحة في أساس الموازنة العامة، بل سيظهر فقط بعد إقرار الموازنة العامة كليا. وعلى الرغم من هذا، فإن وزارة المالية ستكفل فقط نصف الميزانيات المعلنة (التي غالبيتها ميزانيات أساسية)، أما النصف الثاني من هذه الميزانيات المعلنة، فعليها أن تأتي من الوزارات المختلفة، وهذا سيكون مرتبطا عمليا بمدى التزام هذا الوزير وذاك، بالاتفاقيات الائتلافية»، ويقصد ضمنها الاتفاق مع القائمة الموحدة.

كلمة في البداية

إسرائيل والأنظمة الظلامية والصادرات الأمنية- محاولة تأطير

بقلم: أنطوان شلحت

ما زالت قضية تصدير شركة NSO الإسرائيلية لبرمجية التجسس «بيغاسوس» إلى أنحاء مختلفة من العالم واستخدامها على نحو واسع، ولا سيما من جانب أنظمة استبدادية، لملاحقة نشطاء في الدفاع عن حقوق الإنسان وخصوم سياسيين وصحافيين، تتفاعل وتلقي مزيداً من الضوء على كل موضوع علاقات إسرائيل بهذه الأنظمة، وعلى حجم تجارتها الأمنية بما في ذلك صادرات السلاح.

ويمكن القول إن هذا التفاعل اكتسب زخماً على خلفية إشارة التحقيق الدولي بشأن برنامج «بيغاسوس» إلى استخدامه للتجسس على زعماء بمن في ذلك الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، ما جعل هذا الأخير يتحادث مع رئيس الحكومة الإسرائيلية نفتالي بينيت وتبليغه أن فرنسا فتحت تحقيقاً بهذا الصدد. ووفقاً لتقارير إسرائيلية، لدى الفرنسيين كل الأسباب لمطالبة الحكومة الإسرائيلية بتقديم توضيحات لأنها هي التي سمحت للشركة الإسرائيلية ببيع تكنولوجيا تُستخدم كسلاح للتجسس على رئيس دولة صديقة مثل فرنسا. ولا تستطيع إسرائيل التهرب من تحمّل المسؤولية مثلما لا يمكنها أن تفعل ذلك عندما تسلح شركة إسرائيلية حكومات ببنادق وصواريخ تستخدمها ضد مواطنيها.

وسارعت وزارة الدفاع الإسرائيلية إلى نشر بيان ذكرت فيه أن عدداً من المسؤولين الحكوميين قاموا بزيارة إلى مكاتب شركة NSO للبدء بالتحقيق، وأن فريق التحقيق سيضم ممثلين عن وزارتيْ الدفاع والأمن الداخلي وجهاز الموساد، وسيُجري تحقيقاً لمعرفة ما إذا كانت الشركة انتهكت تصريح التصدير الدفاعي الصادر من قسم مراقبة الصادرات الدفاعية (AFI) في وزارة الدفاع، وما إذا كانت برامجها استُخدمت بطريقة مخالفة لشروط التصريح. وتزامن بيان وزارة الدفاع مع وصول وزير الدفاع الإسرائيلي بيني غانتس إلى باريس لعقد اجتماع مع وزيرة الدفاع الفرنسية فلورانس بارلي وإحاطتها علماً بأنه تم القيام بتفتيش في إسرائيل من طرف العديد من الأجهزة الأمنية. وبعد الاجتماع مع بارلي نُقل عن غانتس أنه بلّغها بزيارة مندوبي وزارة الدفاع إلى مكاتب الشركة، وأن «إسرائيل تدرس الموضوع بكل جدية». وبحسب بيان صادر عن غانتس، فإن إسرائيل تعطي أذونات للتصدير السيبراني فقط للدول، وفقط «من أجل استخدامه في مواجهة الإرهاب والجريمة»!

من المهم أن يُشار أن عدة تعليقات نُشرت في إسرائيل اعتبرت أن التفصيل المرتبط بماكرون على وجه الخصوص يُعدّ بمثابة «حادثة دبلوماسية مع فرنسا» لا يمكن التكهن بكيفية تطوّرها في قادم الأيام. فيما جزمت تعليقات أخرى، بينها مقال افتتاحي أنشأته صحيفة «هآرتس»، أن المسّ بحليف لإسرائيل، مثل الرئيس الفرنسي، هو دليل على أن هناك عدم سيطرة على استخدام التكنولوجيا المصدّرة. كما شدّدت على أنه من أجل تنظيم مسألة حساسة من هذا النوع يتعين على الحكومة أن تأمر بفتح تحقيق خارجي مستقل يكشف كل التقصيرات، ويتوجب عليها تنظيم التصدير الأمني وكبحه وجعله أكثر شفافية، وأن تضع قواعد جديدة وتقوم بتنظيم الموضوع. وشكّك معظم التعليقات في احتمال حدوث ذلك.

بطبيعة الحال سيرافقنا هذا الموضوع في الفترة المقبلة. وإلى أن تحين عودة لاحقة إليه لا بُدّ من إيراد بعض الملاحظات في سياق عام يمكنه أن يكون بمثابة إطار لهذه القضية التي تندرج كما أشير في العنوان ضمن علاقات إسرائيل بالأنظمة الظلامية الاستبدادية، وضمن مسألة التصدير الأمني وتجارة الأسلحة:

أولاً، من المعروف أن أي صفقة تصدير أمنية مشروطة بالحصول على موافقة من وزارة الدفاع الإسرائيلية. يُضاف إلى ذلك أن الكثير من العاملين في NSO وشركات سيبرانية أُخرى والذين يطورون وسائل تُستخدم في التجسس وقمع السكان، جرى إعدادهم في الجيش الإسرائيلي ومعظمهم من خريجي الوحدة ٨٢٠٠ ووحدات أخرى في المنظومة التكنولوجية للجيش الإسرائيلي.

ثانياً، احتل اسم NSO العناوين الأولى قبل ٣ أعوام في إثر مقتل الصحافي السعودي جمال خاشقجي في القنصلية السعودية في إسطنبول/ تركيا في تشرين الأول ٢٠١٨. فقد أظهر التحقيق الذي أجرته صحيفة «الغارديان»، التي تتعاون الآن فيما يتعلق بـ«مشروع بيغاسوس» مع عشرات الصحف والصحافيين في العالم للتحقيق في تورُّط الشركة في برامج قضايا تجسس، أن برنامجاً تجسسياً أُلصق بهاتف زوجة خاشقجي قبل بضعة أشهر من مقتل زوجها، وبعد بضعة أيام على مقتله جرت محاولة إلصاق البرنامج بهواتف أصدقاء خاشقجي، كما وُضع رقم هاتف المدعي العام التركي في قائمة الهواتف الجديرة بالاهتمام التي جرى كشفها.

ثالثاً، في بداية العام الفائت، ٢٠٢٠، ضمّت NSO إلى صفوفها الرئيسة السابقة للرقابة العسكرية (إحدى أذرع شعبة الاستخبارات العسكرية في الجيش الإسرائيلي- «أمان»)، وأوكلت إليها منصب «مديرة وحدة العلاقات مع الجمهور». وبعد ذلك بأيام معدودة جندت الشركة رئيس طاقم وزارة الدفاع، الذي عيّنه وزير الدفاع السابق أفيغدور ليبرمان، لتولي منصب «مدير قسم السياسات الدولية» في الشركة. وقبل ذلك بشهرين كانت الشركة أنهت تعاقدها مع مكتب العلاقات العامة الذي كانت تتعامل معه وانتقلت إلى مكتب آخر هو MFU، الذي يملكه عوديد هرشكوفيتش، نائب الناطق الرسمي بلسان الجيش الإسرائيلي سابقًا. وفي مجرّد هذا ما يجسّد شراكة الطريق بين هذه الشركة والمؤسسة الأمنية الإسرائيلية.

رابعاً، تعتبر إسرائيل واحدة من أكبر الدول المصدرة للأسلحة في العالم، ولكنها خلافاً لمعظم الدول لا تتقيّد بقرارات ومعاهدات دولية تمنع تصدير الأسلحة والخبرات الأمنية لأنظمة يَحظر التعاون معها وتفرض عليها عقوبات. ويعمل في هذا المجال عدد كبير من الإسرائيليين، بينهم ضباط جيش، يحظون بمعاملة متساهلة من وزارة الدفاع الإسرائيلية حيال خرقهم القرارات الدولية. ووفقاً لما يؤكده المحامي إيتاي ماك، وهو خبير في مجال حقوق الإنسان وأبرز ناشط من أجل زيادة الشفافية والإشراف العام على التصدير الأمني الإسرائيلي، فإن التصدير الأمني هو «أمر مقبول وجميع الدول تفعل ذلك، لكن المشكلة هي أن إسرائيل، اليوم، ضالعة في أماكن كثيرة، قررت الولايات المتحدة وأوروبا منذ فترة أن تمتنع عن التصدير الأمني إليها.. وهذه دول ليست ديمقراطية وبعضها ديكتاتوريات تقتل وتنهب وتقمع مواطنيها». وأضاف ماك أنه يوجد في إسرائيل عدد قليل من الشركات الأمنية العملاقة، وتوجد أكثر من ٣٠٠ شركة تعمل في مجال تصدير الأسلحة والخدمات الأمنية، أقامها أشخاص من أجل جني أموال طائلة، «وجميع هذه الشركات تعمل تحت مظلة وزارة الدفاع، التي تصدّق على عمل الشركات». وأوضح آلية تصدير الأسلحة والخدمات الأمنية، حيث تصل إلى إسرائيل ميزانيات من دول وجهات معنية بشراء أسلحة، ووزارة الدفاع تقرر لمن تمنح تراخيص تصديرها «وكيفية توزيع الكعكة»، إذ إن قسماً من المصدرين هم ضباط كبار في الجيش وموظفون سابقون في وزارة الدفاع وسياسيون سابقون.

خامساً، أغلب الحكومات في إسرائيل اتبعت سياسة تتمثل بشراء مؤيدين في الحلبة الدولية عن طريق تزويدهم بالسلاح، وبدأت هذه السياسة في إبان ولاية الحكومات التي وصفت بأنها «يسارية»، بما في ذلك مثلاً حكومة إسحق رابين، حيث كانت إسرائيل ضالعة في تشيلي والأرجنتين وكذلك في رواندا والبوسنة والهرسك، وهي أماكن ارتُكبت فيها جرائم رهيبة ضد المدنيين.

ولإجمال كل موضوع التصدير الأمني وتجارة السلاح في إسرائيل يكفي أن نترجم عنوان تعليق محلل الشؤون الأمنية يوسي ميلمان حياله، والذي ظهر قبل أيام قليلة في «هآرتس» وجاء فيه: «هنا تُباع أسلحة، بدون قيود وبدون ضمير!».

بطارية إسرائيلية مضادة للصواريخ قرب الحدود مع لبنان. (إ.ب.أ)

حرب صاروخية متعددة الجبهات: كابوس إسرائيل الأسوأ عسكرياً وفي الجبهة الداخلية!

كتب خلدون البرغوثي:

واجهت إسرائيل، كما يمكن الاستدلال من متابعة ما يكتبه المحللون فيها، تحديين عسكريين في الشهور الثلاثة الماضية وهما: الأول، التصعيد العسكري مع قطاع غزة في شهر أيار الماضي، والثاني، إطلاق عدة صواريخ من جنوب لبنان في اتجاه المستوطنات الإسرائيلية قرب الحدود الشمالية في نهاية الأسبوع الماضي.

يثير التهديد الصاروخي بالنسبة لإسرائيل قلقا كبيرا دفعها لتطوير منظومات الاعتراض الصاروخية بالتعاون مع الولايات المتحدة مثل منظومة «حيتس» ثم منظومة «القبة الحديدية». مع ذلك يواصل مسؤول عسكري بارز متقاعد التحذير منذ أكثر من ثلاث سنوات من أن إسرائيل لن تكون قادرة على خوض حرب متعددة الجبهات سواء على الصعيد العسكري أو على صعيد الجبهة الداخلية.

هذا المسؤول هو اللواء إسحاق بريك، الذي شغل منصب مفوض تلقي الشكاوى في الجيش لمدة عشر سنوات، وتضمنت مهامه إجراء لقاءات مع أفراد من كافة مستويات الجيش الإسرائيلي وقطاعاته، والاستماع لشكاوى وملاحظات الجنود والقادة. بريك، الذي يعتبر نفسه الأكثر اطلاعا على تفاصيل الوضع الداخلي في الجيش الإسرائيلي، سبق أن حذر عدة مرات في تقارير رسمية قدمت للكنيست، ولاحقا في مقالات ومقابلات صحافية، من أن الجيش الإسرائيلي يعاني ترهلا بشريا وعسكريا، سيشكل عائقا في تحقيق الانتصار في حرب متعددة الجبهات.

بريك في الكنيست: سنُهزم في الحرب

في أبرز تقاريره أمام «لجنة مراقبة الدولة» في الكنيست عند نهاية العام ٢٠١٨ ومع اقترابه من التقاعد، وجه بريك انتقادات شديدة للجيش الإسرائيلي بحضور أعضاء اللجنة من النواب وعدد من كبار الضباط في الجيش. وتركزت انتقاداته حول تردي مستوى الجيش ووجود سلسلة من المشاكل خاصة في سلاح البر. وقال في تقريره المكون من ٢٧٠ صفحة، إنه زار ١٤٠٠ وحدة عسكرية وتحدث مع عشرات آلاف من القادة والجنود خلال عمله، فوجد مشاكل صعبة على المستويات اللوجستية والتكنولوجية والتنفيذية، وتمت معالجة هذه المشاكل، لكن المشكلة الرئيسة التي بقيت هي الثقافة التنظيمية، وهي مشكلة عميقة لم يتم حلها.

ولسوء الوضع في الجيش الإسرائيلي، طالب بريك حينها بتشكيل لجنة تحقيق رسمية في هذا الجانب، في ظل سياسة الصمت المتبعة من قبل الضباط في كافة الوحدات، وعدم تقديم الواقع السيئ في الجيش كما هو للمستوى السياسي.

وقال في تقريره قبل ثلاث سنوات إن الجنود بعد التدريبات يهملون أسلحتهم، ولا يقومون بصيانتها، فيما لا يتم استغلال أفضل الوسائل التكنولوجية التي يقتنيها الجيش، وعندما يقول الضباط إنهم فعلوا، فإنهم في الواقع لم يفعلوا ذلك.

وأضاف أن التواصل الداخلي في الجيش يتم عبر رسائل البريد الإلكتروني، وأخبره الكثير من الضباط وقادة الوحدات أنهم يهملون هذه الرسائل ويشطبونها. وتساءل بريك: «تخيلوا في خضم الحرب أن ترسل رسالة إلكترونية ولكنك لا تعلم إن كان متلقيها سينفذ ما ورد فيها أم لا، أي حروب سنخوض؟ وكيف سننتصر فيها؟ لقد فقدت هذه المنظومة السيطرة بشكل مطلق على التعليمات والرقابة والتنفيذ».

بعد ثلاث سنوات.. المشاكل مستمرة

مع انتهاء التصعيد العسكري الأخير في غزة في شهر أيار الماضي عاد بريك إلى انتقاد الجيش وكتب في مقال في صحيفة «هآرتس»: «لقد شهدنا في الشهر الحالي تحقق سيناريو مليء بالرعب، تمثل في انهيار الفكرة السائدة أنه يمكن لإسرائيل الانتصار في الحروب بالاعتماد على سلاح الجو. هذه الفكرة التي حاول الجيش إحياءها في عملية «حارس الأسوار» من خلال قادة عسكريين سابقين يعلمون محللين في وسائل الإعلام حاليا. في الحرب على غزة استخدم الجيش تقريبا معظم طائراته المقاتلة، التي قصفت على مدار ساعات النهار والليل البنى التحتية العسكرية لحركتي حماس والجهاد الإسلامي في غزة. مئات الطلعات الجوية ومئات الطائرات أسقطت آلاف القذائف الدقيقة التي وصلت تكلفتها مليارات الشواكل على منطقة صغيرة، ورغم ذلك لم تتمكن من وقف إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون حتى ساعة وقف إطلاق النار. مقاتلو حماس والجهاد الإسلامي واصلوا إطلاق الصواريخ والقذائف كأنه لم يحدث شيء لهم، ويبدو أنهم كانوا قادرين على الاستمرار بذلك زمنا طويلا».

وفي مقابلة مع القناة السابعة كرر بريك تحذيره من الاعتماد فقط على سلاح الجو في الحرب، معتبرا أن فصائل المقاومة في غزة حققت الانتصار في المواجهة الأخيرة.

وقال إنه يجب ضرب المواقع التي يختبئ فيها قادة حماس تحت الأرض في عمق غزة، وتحت المستشفيات وفي الملاجئ والأنفاق، إذ تتخذ القرارات من قبل هؤلاء، وهناك يتم تصنيع الصواريخ، وهذه الأهداف لا يمكن لسلاح الجو استهدافها، لأن غارة جوية قوية لمنطقة سكنية قد تؤدي إلى مقتل آلاف الفلسطينيين، وستجد إسرائيل نفسها في مواجهة انتقادات دولية شديدة. وأضاف بريك أن إسرائيل تخشى من أن تدخل مواجهة عسكرية برية قد يقتل فيها عدد كبير من الجنود، لذلك تعتمد على سلاح الجو، وعلق على ذلك قائلا: «إن من يخشى أن يقتل في الحرب لا يحقق الانتصارات»، في إشارة منه إلى ضرورة اللجوء للحرب البرية.

المواجهة الأخيرة حيدت «القبة الحديدية» وسلاح الجو

وحسب هذا المسؤول العسكري السابق فإن الفصائل الفلسطينية تمكنت من شل نصف إسرائيل، وتحييد «القبة الحديدية» والقنابل الذكية، وأوصلت الوضع إلى حافة حرب شاملة، فما بدأ في القدس امتد إلى الضفة وإلى الفلسطينيين في إسرائيل.

كما أشار إلى أن إسرائيل قد تتعرض لضربة هائلة قد يقتل فيها الآلاف إذا اضطرت لخوض حرب متعددة الجبهات. وقال إن القبة الحديدية هي «ذر للرماد في العيون»، مع عدم تقليله من فاعليتها، موضحا أنها «ستكون دون جدوى أمام ٢٥٠ ألف صاروخ قد توجه إلى إسرائيل، الكثير منها صواريخ ذات دقة إصابة عالية، وذات مدى بمئات الكيلومترات، وقادرة على حمل رؤوس متفجرة تزن مئات الكيلوغرامات».

ويجمل بريك الوضع بالقول «هذا الواقع خلق معادلة تعجز فيها إسرائيل عن إيجاد رد فعال على الصواريخ والقذائف، ولا تتوفر لها قدرة برية جاهزة لخوض الحرب المقبلة».

الجبهة الداخلية.. نقطة ضعف كبيرة

سبق لصحيفة «هآرتس» أن نقلت في العام ٢٠١٩ عن مسؤولين إسرائيليين في وزارتي الدفاع والصحة تحذيرهم من أن النظام الصحي في إسرائيل سينهار في حال وقوع حرب متعددة الجبهات، كما حذر هؤلاء من أن الجيش سيواجه صعوبة في إخلاء المصابين من الجنود من جبهات القتال. ونقلت «هآرتس» عن المسؤولين الإسرائيليين قولهم إن الوزارتين لن تتمكنا من معالجة عدد كبير من المصابين في أي مواجهة عسكرية مقبلة متعددة الجبهات، خاصة في ظل «تطوير الأعداء الوسائل القتالية لديهم، فيما لم يكيف الجيش نفسه لهذه التطورات» حسب وصفهم.

وقدّر المسؤول العسكري أن يواجه الجيش الإسرائيلي نقصا بنسبة ٣٠٪ في عدد سيارات الإسعاف العسكرية، ونقصا بنسبة ٢٠٪ في الطواقم الطبية في المراكز الطبية العسكرية. فيما قال مسؤول في وزارة الصحة لـ«هآرتس» إن غرف الطوارئ في نظام الصحة المدني لن تكون قادرة على استيعاب عدد كبير من المصابين، وستواجه نجمة داود الحمراء (الإسعاف الأولي) نقصا كبيرا في كوادرها لأن نصفهم جنود احتياط سيتم استدعاؤهم للخدمة العسكرية.

وحذر المسؤول العسكري الإسرائيلي من أن قوات الإنقاذ ستضطر إلى اتخاذ خيار بالتخلي إما عن جنود في الجبهة أو عن مدنيين في مبان انهارت بفعل القصف الصاروخي، وأضاف «أنا لا أريد أن أكون بين أولئك الذين يتخذون مثل هذه القرارات في تلك اللحظة».

ورغم أن الجيش الإسرائيلي أصدر بيانا رد فيه على هذه التحذيرات بالقول «إنه يعمل على تحسين قدراته الجوية والبرية لإخلاء الجرحى، ويتم العمل على تطوير قدرات الجنود على إسعاف المصابين حتى وهم تحت إطلاق النار»، ورغم مرور أكثر من عامين على هذه التحذيرات، إلا أن الوضع العام في الجيش لا يزال سيئا جدا، حسب تقديرات اللواء بريك.

شعبة الموارد البشرية في الجيش في دائرة الاتهام

هاجم بريك أيضا شعبة الموارد البشرية في الجيش، متهما إياها بالتسبب في تراجع قدرات الجيش واستعداده لأي حرب.

وذكرت صحيفة «هآرتس» أن بريك وجّه في آب ٢٠١٨ رسالة شديدة اللهجة من ٢٠ صفحة إلى المستويات القيادية العليا في الجيش، ولأعضاء لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، تضمّنت اقتباسات من جنود وضباط وصفوا الجيش بأنه مؤسسة متوسطة المستوى تعاني من التآكل بسبب كثافة المهام، وقلة استماع المستوى القيادي لمشاكل الجنود ولأزمة الدافعية القتالية خاصة لدى الضباط الشبان.

وأضاف بريك أن منظومة الموارد البشرية تعمل بناء على اعتبارات التوفير في النفقات المالية، فيما أصبح الضباط الميدانيون مجموعة جبناء يخشون تقديم الشكاوى.

وقال إن الجنرالات في الجيش الإسرائيلي يهمهم المظهر على حساب الجوهر، فيما على الجنود والضباط أن يتدبروا أنفسهم بما هو متوفر لديهم.

واعتبرت صحيفة «هآرتس» النقد الذي وجهه بريك لشعبة الموارد البشرية في الجيش بأنه «نقد لاذع خارج عن المألوف، في المستوى العسكري الإسرائيلي».

مع تقاعده في بداية العام ٢٠١٩ حذّر بريك، من «التقصير الخطير جدا»، في استعدادات الجيش لخوض حرب مستقبلية، وقال لهيئة البث الإسرائيلية إن الجيش سيواجه صعوبات في القدرة على نقل القوات الى ساحة المعركة بشكل سريع.

وأشار إلى خشية ضباط كبار في الجيش من الحديث عن ذلك علنا، لكنهم أبلغوه أن الوضع سيئ. وتوقع بريك بعد تقاعده أنه إذا خاضت إسرائيل حربا متعددة الجبهات فإن «الصدمة والفشل اللذين أصابا الإسرائيليين في حرب يوم الغفران العام ١٩٧٣ لن يُقارنا مع الصدمة والفشل في الحرب المقبلة».

وتوقع بريك أن تواجه إسرائيل ٤ جبهات حقيقية (غزة ولبنان وسورية وإيران)، وأضاف أن دخول الضفة الغربية وارد باعتبارها بركانا مضغوطا غير منفجر، وإذا ما انفجر فسيؤثر على باقي الجبهات.

في صحيفة «هآرتس» وصف رئيس التحرير، ألوف بن، الحرب الأخيرة على قطاع غزة بأنها «الحرب الأكثر فشلا وحمقا التي تشنها إسرائيل». دعا خلال الحرب إلى وقفها بشكل فوري، حتى عبر تدخل أميركي.

واعتبر بن أن نتائج هذه الحرب ليست إلا فشلا عسكريا ودبلوماسيا خطير كشف عن الإخفاقات العسكرية الكبيرة في استعداد الجيش الإسرائيلي للحرب. كما قال إن الحرب ليست إلا «أضاعة للوقت في جهد لا جدوى منه فقط للبحث عن صورة انتصار وهمي».

بريك عاد بعد الحرب وكتب في شهر حزيران الماضي في موقع «ميدا» أن «حرب غزة الأخيرة مجرد نزهة مقارنة بحرب يشارك فيها حزب الله وتنظيمات شيعية من سورية والعراق وحتى اليمن تتضمن إطلاق آلاف الصواريخ على إسرائيل بشكل يومي».

«هذه الحرب متعددة الجبهات - يقول بريك- ستكون مأساوية بشكل لا يمكن تخيله، فإضافة إلى عشرات آلاف القتلى سيشمل الدمار البنى التحتية الإستراتيجية: الكهرباء والماء والغاز والوقود وقواعد سلاح الجو والبُنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية ومؤسسات الحكم وغيرها».

في النهاية وجه بريك إصبع الاتهام في المسؤولية عن هذا الوضع إلى المستويين الأمني والسياسي في إسرائيل.

الآن في الأسواق

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية « مدار »

قضايا إسرائيلية «٨٢»

محور العدد:

وباء الكورونا في إسرائيل: إدارة الأزمة

بوش الابن يتوسط الرئيس محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود أولمرت في أنابوليس في العام ٢٠٠٧.

(الصورة منشورة مع الدراسة في موقع «معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي»)

دراسة إسرائيلية جديدة: حل الدولتين ما زال الحل الوحيد الممكن

كتب عصمت منصور:

نشر «معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي» (في تموز ٢٠٢١) دراسة سياسية جديدة للعميد في الاحتياط أودي ديكل، حول مسيرة المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية انطلاقا من مفاوضات أنابوليس التي كان ديكل نفسه مديرا لدائرة المفاوضات فيها في عهد حكومة إيهود أولمرت (٢٠٠٧-٢٠٠٨) بحث خلالها مسيرة المفاوضات والخيارات الممكنة لحل الصراع بعد فشل مباحثات أنابوليس، وتولي اليمين برئاسة بنيامين نتنياهو لرئاسة الحكومة، وهي ما يمكن اعتبارها الفرصة الأخيرة للتوصل إلى حل قابل للتطبيق بين الطرفين.

يرى ديكل، أسوة بغيره من الباحثين والسياسيين الإسرائيليين، أن الطرف الفلسطيني هو المسؤول عن إضاعة فرصة التوصل إلى تسوية تنهي الصراع، وكما أشيع بعد قمة كامب ديفيد على يد رئيس الوزراء الاسرائيلي إيهود باراك أنه «لا يوجد شريك للسلام في الطرف الآخر»، يكرر ديكل مقولة ينسبها لرئيس وزرائه في تلك المحادثات، أولمرت، وجهها للرئيس الفلسطيني محمود عباس، قال فيها «إذا رفضت هذه الفرصة لن تأتي من هنا لخمسين عاما فرصة جديدة، وإن أتت، لن تكون أفضل من هذه»!

لخصت الدراسة كافة البدائل والخيارات الممكنة التي جربت في فترات زمنية مختلفة، من دولتين لشعبين، ودولة واحدة لجميع المواطنين، وفيدرالية إسرائيلية فلسطينية، وكونفدرالية فلسطينية أردنية، وكونفدرالية اسرائيلية فلسطينية، ودولتين في حيز جغرافي مع حدود مفتوحة، وفك ارتباط إسرائيلي من جانب واحد في الضفة الغربية، واتفاق انتقالي، واتفاق إقليمي..إلخ ليصل إلى نتيجة أن حل الدولتين لشعبين هو الحل الممكن، كونه يضمن لإسرائيل استمرار كونها «دولة يهودية وديمقراطية».

يستشهد ديكل بدراسة أعدها معهد أبحاث الأمن القومي في بداية ٢٠٢١، تثير السؤال الذي انطلق منه في دراسته الجديدة: هل استنفدت الفرصة الأخيرة في محاولة الوصول إلى تسوية قائمة على حل الدولتين؟ خاصة أن الجدل الداخلي في إسرائيل يرى أن نافذة الفرص أمام هذا الحل قد أغلقت، رغم اقتراب الطرفين في أنابوليس من التوصل إلى حل في ظل إدارة مهنية للمفاوضات، ووجود زعيمين جادين هما أولمرت وأبو مازن.

يرى ديكل أن العودة لمفاوضات أنابوليس والإطار الذي دارت فيه المباحثات، سيكون مفيدا لإدارة جو بايدن الجديدة في الولايات المتحدة، حيث يمكنها الاستفادة منها إذا ما رغبت في الإبقاء على حل الدولتين ورعاية مفاوضات جادة بين الطرفين.

ما بعد أنابوليس

حاول رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت في نهاية فترة حكمه، وبعد فشله في التوصل إلى اتفاق مع الرئيس أبو مازن، أن يعرض مع طاقمه التفاوضي «صيغة حل مركبة» يضعها في وثيقة تجمل مبادئ الحل (الذي قطع قبل أن يستنفد بسبب تركه لموقعه في رئاسة الوزراء) وهي صيغة قائمة على مبدأ حل الدولتين مع تبادل محدود للأراضي وتعديل الحدود (ضم ٦,٥٪ لإسرائيل مقابل نقل ٥,٨٪ للسلطة بالإضافة إلى المساحة التي ستربط الضفة بالقطاع ومساحتها ٠,٧٪) وهي مساحة تساوي المساحة التي احتلتها اسرائيل في العام ١٩٦٧. ديكل يدعي أن أولمرت لم يتلق ردا من الفلسطينيين على مقترحه، وأن الرئيس الفلسطيني «ارتكب خطأ حياته» في تجاهله لهذا العرض الذي «لن يتكرر بعد خمسين عاما»، على حد زعمه.

لم يكتف الفلسطينيون وفق ديكل برفض مقترح أولمرت، بل ورفضوا أن يقدموا مقترحا شاملا (رزمة) مضادا من طرفهم، وأصروا على مناقشة كل قضية على انفراد، وهو ما أوجد عقبات كثيرة ظهرت في أثناء المفاوضات، ووسعت الفجوة التي لم يكن بالإمكان جسرها.

أشار الرئيس الأميركي جورج بوش ووزيرة خارجيته كوندوليزا رايس، في كتب مذكراتهما، ومن موقعهما في الإشراف على المفاوضات في أنابوليس، إلى أن الطرف الفلسطيني رفض مقترح أولمرت.

قال بوش إن الرئيس أبو مازن «لم يرغب في التوقيع على اتفاق مع رئيس وزراء (أولمرت) يوشك أن يغادر منصبه»، بينما أشارت رايس إلى أن «عباس وعريقات أوضحا لها أنهما لا يستطيعان قبول مقترح أولمرت لأن الخرائط الواردة فيه تتضمن ضم معاليه أدوميم وأريئيل، كما أنها لا تقدم إجابة مناسبة لمصير أربعة ملايين لاجئ».

تكمن الأسباب التي ينقلها ديكل على لسان كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات في رفض (مقترح أولمرت) في «أن أولمرت يوشك على أن ينهي فترة حكمه، وأن انتخابات ستجري في إسرائيل في ٢٠٠٩، الحظوظ الأوفر فيها لنتنياهو، وبالتالي فإن القبول بالمقترح سيخفض السقف الفلسطيني أقل بكثير مما توافق عليه الفلسطينيون، وهو ما سيبقى دون تنفيذ من قبل نتنياهو».

العقبات الثلاث الكأداء

يرى ديكل في دراسته أن عدم التوصل إلى اتفاق نهائي بين إسرائيل والفلسطينيين بعد كل جولات المفاوضات السابقة من كامب دافيد إلى أنابوليس، يكمن في ثلاث عقد كأداء لم يتم جسرها حتى الآن وهي:

أولا: السيادة الفلسطينية الكاملة أو المحدودة- وهذا ينبع من الإصرار الإسرائيلي على الانتقاص من السيادة الفلسطينية في أراضي الدولة المستقبلية (بسبب الاستيطان واعتبارات أمنية) في عدة مجالات من بينها الإبقاء على قوات من جيشها في غور الأردن (لفترة زمنية) وسيطرة جوية، ومشاركة في السيطرة على المعابر الحدودية وبقاء الكتل الاستيطانية.

ثانيا: عدم التناسب بين الطرفين- هذه الفجوة في القوة بين الطرفين لازمت كافة جولات المفاوضات التي جاءت إليها إسرائيل من موقع المتفوق الذي يسيطر على الأرض ويضع شروطه من خلال تحكمه بحياة الفلسطينيين بقوة جيشها الذي يسيطر على كل بقعة أرض، مقابل الطرف الفلسطيني الذي يأتي إلى المفاوضات كونها مدخلا لإحقاق حقوقه من موقع الضحية بالاستناد إلى حقوق تاريخية وموقف متقدم بالتنازل عن ٧٨٪ من مساحة فلسطين التاريخية مقابل إقامة دولة على حدود ٦٧ وإنهاء الاحتلال.

ثالثا: الإصرار على مبدأ كل شيء أو لا شيء- وهنا يروي ديكل كيف حاول على مدى عشرات الساعات إقناع صائب عريقات «إننا أمام فرصة، ربما لن تتكرر، تستجيب لـ٩٧٪ من مطالبكم» إلا أنه «أصر على التمسك بمبدأ إما كل شيء أو لا شيء»، كما يقول.

اليأس ليس بديلا

بعد دراسة مجريات محادثات أنابوليس، استنتج البعض أنه «ورغم النوايا الحسنة لدى أولمرت ووزيرة خارجيته تسيبي ليفني، لم يتم التوصل إلى الصيغة التي تنهي الصراع» رأى الكثير من الإسرائيليين أن استمرار الواقع الحالي يعطي إسرائيل أفضلية بسبب سيطرتها الأمنية على غور الأردن وبقاء الاستيطان وحرية العمل عسكريا في الضفة التي تمكنها من محاربة «الإرهاب»، وأن تدافع عن نفسها أمام الأخطار الخارجية مع سيطرة مطلقة على الأجواء والأرض والحدود مع الأردن ومصر، بالإضافة لوجود أجهزة أمنية فلسطينية، وتولي السلطة للمسؤولية المدنية وحاجات السكان، ما يزيل أي عبء عن كاهل إسرائيل.

حتى أمام حماس في غزة تم وضع أسس لقواعد عمل، يتم أحيانا خرقها، إلا أن الواقع الذي نشأ يخدم الادعاء الإسرائيلي بعدم وجود شريك في الطرف الآخر، وأن مصير الضفة سيكون مشابها لمصير القطاع إذا ما انسحبت منه إسرائيل.

وأعد معهد أبحاث الأمن القومي دراسة بحثت وأجرت محاكاة للبدائل المختلفة التي يمكن اللجوء إليها والتي شملت الخيارات التالية:

أولا: دولتان لشعبين،

ثانيا: دولة واحدة مع مساواة لكل مواطنيها، أو دولة واحدة بدون مساواة في الحقوق (الأبرتهايد)،

ثالثا: فيدرالية إسرائيلية فلسطينية،

رابعا: كونفدرالية إسرائيلية فلسطينية،

خامسا: كونفدرالية أردنية إسرائيلية،

سادسا: دولتان في فضاء واحد مع حدود مفتوحة،

سابعا: انفصال أحادي الجانب لإسرائيل من المناطق المأهولة بالفلسطينيين في الضفة (شبيه بالانفصال عن غزة)،

ثامنا: اتفاقيات انتقالية – ما يتم الاتفاق عليه ينفذ على مراحل مع تعريف محدد ودقيق للوضع المحدد،

تاسعا: اتفاق إقليمي وحل متعدد الأطراف للصراع الثنائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين،

عاشرا: إقامة دولة فلسطينية في حدود مؤقتة عشية التوصل إلى تفاهمات على كافة القضايا النهائية (على أساس خارطة الطريق)،

حادي عشر: انهيار/ تفكك السلطة الفلسطينية، والانتقال إلى واقع الكانتونات الفلسطينية في الضفة الغربية،

ثاني عشر: مواصلة إدارة الصراع وسياسة التأقلم مع متغيرات الوضع.

من بين هذه الخيارات جميعها، أظهرت الدراسة أن حل الدولتين هو الحل الأكثر استقرارا، وأنه يحقق أهداف اسرائيل العليا كدولة يهودية ديمقراطية آمنة وأخلاقية، وأنه قادر على التصدي لمجمل التحديات والسيناريوهات المستقبلية، وهو ما يعني أن الإبقاء على الأمر الواقع هو بمثابة وهم، وتسلل بطيء لواقع الدولة الواحدة خاصة مع مواصلة التوسع الاستيطاني في مناطق (ج) وعدم كمال العائق الأمني، والتداخل في الحركة والعمل والتنقل بين الطرفين.

اتجاه العمل المطلوب

يستلزم الانحراف البطيء والثابت الذي نلمسه في السنوات الأخيرة عن الهدف الأعلى، وفقاً لهذه الدراسة، إحداث تغييرات في الاتجاه، واستغلال الوضع الذي لا زالت تؤمن فيه دول عظمى أهمها الولايات المتحدة في عهد بايدن وأوروبا بحل الدولتين، ولا زالت تبدي استعدادا للمساهمة في تطبيقه. وليس من الحكمة ترقب مفاوضات تنهي كل القضايا في ضربة واحدة، لأن العقبات التي منعت الحل لا زالت على حالها، وهي عقبات لا يمكن الجسر بينها خاصة في قضايا الحل النهائي، يضاف إليها تغيرات استراتيجية سياسية لدى الطرفين. والواقع يتغير، وفي إسرائيل هناك انقسام بين اليمين الذي يعارض إقامة دولة فلسطينية ويرفض الانسحاب من الأراضي المحتلة، وبين اليسار الذي يخشى من الهاجس الديمغرافي وخطره في فقدان الأغلبية اليهودية مع وجود أغلبية في الجمهور الإسرائيلي تؤيد الانفصال عن الفلسطينيين والسعي لحل الدولتين.

والجانب الفلسطيني أيضا يشهد انقساما بين قيادة المنظمة التي لا زالت تنادي بحل الدولتين، وبين المعارضة وخاصة حماس التي لا زالت تؤمن بدولة فلسطين الكاملة، وأن تحقيقها يكون من خلال الكفاح المسلح، وما بينهما جيل جديد من الشباب فقد الثقة في حل الدولتين ويريد أن يعيش في دولة واحدة مع حقوق متساوية، كما جاء في الدراسة.

تضيف الدراسة: إن التطورات والأحداث الأخيرة تظهر أن إسرائيل يجب أن تتحرك وأن تبادر إلى قيادة عملية تقود إلى الانفصال عن القاعدة التي حكمت الفلسطينيين حتى الآن (إما كل شيء أو لا شيء) واستبدالها بقاعدة بديلة تقوم على أساس تطبيق كل ما يتم الاتفاق عليه، وعدم الانجرار إلى التورط في الخلط بين جمهورين يحكمهما صراع قومي وديني واجتماعي، وأن تقنع جمهورها بالاعتراف بأهمية الاستراتيجية السياسية الجغرافية التي تؤدي في النهاية إلى الانفصال عن الفلسطينيين.

والاستراتيجية المفترضة يجب أن تستند إلى الأسس التالية:

الإعلان أن إسرائيل تسعى لخلق واقع فيه كيانان سياسيان منفصلان، تكون فيه إسرائيل وطنا قوميا لليهود، وفلسطين وطنا قوميا للفلسطينيين، يحققان فيه تطلعاتهما وحقوقهما، والأفضلية هي بالتوصل إلى هذا الحل عبر المفاوضات، وفي حال تعذر هذا أن تسعى إسرائيل إلى الحل مع الإبقاء على الباب مفتوحا لعمل مشترك مستقبلا.

التوصل إلى حل انتقالي بالتعاون مع السلطة بهدف تعزيز السلطة الفلسطينية كونها الطرف القائد في الشارع الفلسطيني، على أن يكون هدف هذه الاتفاقيات الانتقالية هو الانفصال، وعلى قاعدة أنه بعد كل مرحلة يتم تطبيقها، يتم الانتقال إلى المرحلة التالية، بما يحدد معالم الدولة الفلسطينية، وأن يشمل تجميد الاستيطان خارج الجدار، ومحاربة الإرهاب، وحكما فعالا وبناء مؤسسات فاعلة وبنية تحتية اقتصادية، على أن يرهن أي تقدم بالتزام الطرفين بما يتفق عليه.

خلق إطار إقليمي يعطي شرعية وغطاء لعملية الانفصال وللاتفاقيات الانتقالية على أساس علاقات السلام بين إسرائيل والدول العربية.

إبقاء المسؤولية الأمنية بيد إسرائيل مع حرية عمل في محاربة البنية التحتية للإرهاب وبذل جهد لتعزيز التعاون الامني مع السلطة.

الشرعية الدولية مهمة من أجل تجنيد الدعم في خلق واقع يفضي إلى حل الدولتين، مع أهمية أن يقوم المجتمع الدولي بإفهام الفلسطينيين أنه لن يفرض حلا على اسرائيل يستجيب لشروطهم وأن الأمر يتطلب موافقة الطرفين.

الخيارات التفاوضية

على ضوء تجربة أنابوليس والتجارب السابقة وبهدف الوصول إلى الهدف المنشود بتحقيق الانفصال عن الفلسطينيين يقترح ديكل عدة سيناريوهات تفاوضية:

وضع هدف نهائي لا يرقى إلى حل القضايا النهائية بسبب الفجوة الكبيرة بين الطرفين، فـ«صراع إثني معقد بين شعبين على قطعة أرض واحدة لا يحل دفعة واحدة ويجب تجزئته إلى قضايا وفترات».

يجب تهيئة إدارة للمفاوضات على أساس دائم مهمتها إعداد المواد واللقاءات وإجراء محاكاة وتهيئة الطواقم للتحديات التي تواجهها.

طبيعة المفاوضات يجب أن تحدد للفلسطينيين خارطة القضايا التي سيتم نقاشها وإقامة لجان مهنية ووضع مهمات لها وطرق عمل مع حوار على مستوى المسؤولين من الأعلى للأسفل، وعلى مستوى المهنيين من أسفل إلى أعلى مع وضع جداول متابعة.

هدف المفاوضات هو الوصول إلى نقاط الالتقاء وتوسيعها والتوصل إلى تفاهمات بين الطرفين، ولضمان استمرار الجدية يجب التشديد على السرية، وهو ما يعني أن يتوافق الطرفان على عدم كشف مضمونها وعدم التسريب للإعلام مع تعدد القنوات على أكثر من مستوى، وأن تكون متكافئة دون شعور بالفوقية والتفوق وإعطاء الفلسطينيين منصة للتعبير عن حقوقهم.

إن هذه الدراسة من قبل شخصية شاركت في المحادثات سابقا ووصفت بأنها الأقرب، وفي موقع مهم، تعكس الصراع الذي تعاني فيه نخب عسكرية وسياسية مهمة في إسرائيل من فقدان الرغبة والميل المتزايد لتجاهل حل القضية الفلسطينية، وهي حالة ستقود في نظرهم إلى أمر واقع يقوّض أسس الدولة اليهودية ذات الأغلبية اليهودية.

«كورونا» يتصدر دواعي القلق في إسرائيل. (أ ف ب)

«مؤشّر الصوت الإسرائيلي»: ما هي القضايا الأكثر أهمية بالنسبة للجمهور الإسرائيلي؟

كتب عبد القادر بدوي:

لم تتسبّب الأزمة الصحية الناتجة عن انتشار وباء كورونا بأزمة اقتصادية فقط، وإنما ألقت بظلالها أيضاً على النظام السياسي الإسرائيلي، وكشفت عن نقاط ضعفه، إلى جانب الكشف عن التصدّعات العميقة للمجتمع الإسرائيلي التي عادت للسطح مرةً أخرى خلال انتشار الوباء، وهذا كلّه ألقى بظلاله بالطبع على طبيعة اهتمامات وأولويات المجتمع الإسرائيلي، حيث أعاد ذلك ترتيب هذه الأولويات والاهتمامات بحسب الحاجة لها. وعلى الرغم من أن "العامل الأمني" استمرّ في كونه العامل الأهم بالنسبة للجمهور الإسرائيلي خلال عقود طويلة، ومؤخراً، في الفترة التي أعقبت الهبّة الفلسطينية والحرب على قطاع غزة، إلا أن انتشار الجائحة والأزمات التي ترتّبت على ذلك (الأزمة الاقتصادية بشكلٍ رئيس) استمرّت في كونها الموضوع الأهم بالنسبة للجمهور الإسرائيلي، مُقابل تراجع "الوضع الأمني" في الاستطلاعات المختلفة التي أعدّتها المراكز والمعاهد المتخصّصة، مع أهمية الأخذ بعين الاعتبار أن هناك عوامل أخرى ساهمت في تراجع أهمية الوضع الأمني بالنسبة للجمهور الإسرائيلي كاتفاقيات التطبيع والوضع الفلسطيني عموماً على سبيل المثال لا الحصر.

وفي سياق الحديث عن أبرز اهتمامات وأولويات المجتمع الإسرائيلي، أجرى "مركز فيتربي لبحث الرأي العام" التابع لـ"المعهد الإسرائيلي للديمقراطية" استطلاعاً للرأي حول أبرز القضايا التي تهمّ المجتمع الإسرائيلي ضمن برنامجه "مؤشّر الصوت الإسرائيلي/ تموز ٢٠٢١ [1] نُشر في مطلع الشهر الحالي عبر موقع المعهد على الشبكة. وخلص الاستطلاع إلى أن الحالة الاقتصادية وانتشار وباء كورونا هما أبرز القضايا الأكثر أهمية (أكثر القضايا إثارة للقلق) بالنسبة للإسرائيليين، وفي المقابل تراجع الوضع الأمني إلى أدنى سلّم الأولويات. ونستعرض في هذه المقالة أبرز ما جاء في المؤشر الذي يُعدّه المعهد بشكل شهري ومنتظم، مع أهمية الإشارة إلى أن معظم الأفكار والمصطلحات الواردة أدناه مصدرها التقرير الصادر عن المعهد.

النتائج الرئيسة للدراسة [2]

بعد ارتفاع شهده الشهر الماضي استقرّ مؤشر تفاؤل الجمهور الإسرائيلي حول "مستقبل الحكم الديمقراطي" و"مستقبل الأمن القومي" لإسرائيل (تقريباً نصف الجمهور).

القضايا الأكثر إثارة للقلق بالنسبة للجمهور الإسرائيلي اليوم هي الحالة الاقتصادية ووباء كورونا، في المقابل سجّلت قضايا مثل أداء الحكومة الجديدة والوضع الأمني والمناخ تراجعاً عن السابق.

لا يزال الرأي العام منقسماً حول مسألة قدرة الحكومة الجديدة على البقاء مدة عام على الأقل؛ أغلبية بين اليسار والوسط، وأقلية في اليمين.

الجمهور الإسرائيلي ليس متحمسًا لأي حل من حلول الصراع مع الفلسطينيين؛ والطريقة المفضلة للغالبية هي بقاء الوضع الحالي كما هو، يليه حلّ الدولتين؛ ونسبة صغيرة تؤيد حلّ الدولة الواحدة مع مساواة كاملة للمواطنين اليهود والعرب.

المزاج العام حول قضايا محدّدة

بعد الارتفاع الحادّ في تفاؤل العينة بأكملها مع وصول الحكومة الجديدة، خاصّة فيما يتعلّق بمستقبل الحكم الديمقراطي في إسرائيل بالإضافة إلى مستقبل الأمن القومي، يُسجّل هذا الشهر استقراراً للتفاؤل حول هذه القضايا؛ ٥١٪ من اليهود متفائلون بمستقبل الحكم الديمقراطي مقارنةً بـ ٤٢٪ بين العرب (ربّما يعود السبب في ذلك إلى انضمام القائمة الموحّدة للحكومة). أما فيما يتعلّق بمستقبل الأمن القومي؛ ٥٨٪ متفائلون بين اليهود و٣٩٪ بين العرب.

وبحسب المعسكر السياسي (عينة من اليهود)؛ فإن مدى التفاؤل بمستقبل الحكم الديمقراطي والأمن القومي الإسرائيلي على التوالي تكون النسب على النحو التالي: ٧١٪ و٦٦٪ بين اليسار، ٦٤٪ و٦٧٪ بين الوسط، ٤١٪ و٥٣,٥٪ بين اليمين.

ما الذي يُقلق الإسرائيليين؟

من بين مجموعة من القضايا التي تم اقتراحها على الجمهور كأهم قضايا تُثير قلقهم، كان من بينها أزمة المناخ؛ وباء كورونا؛ عمل الحكومة الجديدة؛ الوضع الاقتصادي والوضع الأمني، وجدت الدراسة أن الوضع الاقتصادي ووباء كورونا، وما يقترن بهما، هما القضيتان الرئيستان اللتان تُشغلان الجمهور الإسرائيلي وتُثير قلقه. وما هو مُلفت أيضاً أن الملف الأمني (الأوضاع الأمنية) تراجع لأسفل السّلم على النحو التالي: الوضع الاقتصادي ٣١٪؛ وباء كورونا ٣٠٪؛ عمل الحكومة الجديدة ٢١٪؛ الوضع الأمني ٩٪؛ أزمة المناخ ٥٪، و٤٪ أجابوا بأنه لا توجد قضية معيّنة.

بالنسبة لليهود، نسبة الأشخاص الأكثر انزعاجاً من قضيتي الوضع الاقتصادي ووباء كورونا كانت متساوية (٢٩٪)، في المقابل ارتفعت النسبة بين العرب مُقارنةً بالشهر السابق حول الوضع الاقتصادي لتُصبح ٣٨٪، و٣١٪ حول وباء كورونا.

وبحسب المعسكرات السياسية (عينة من اليهود) تُظهر الدراسة أن جمهور اليسار والوسط تُزعجه القضيتين السابقتين (الوضع الاقتصادي ووباء كورونا) بنسبة متساوية (٣٩٪)، بينما تركّز الاهتمام في اليمين حول قضية عمل الحكومة الجديدة بنسبة ٣١٪ أكثر من أي قضية أخرى من القضايا المطروحة أعلاه.

فرص استمرار الحكومة الجديدة- "حكومة التغيير"

تُظهر المؤشّرات أن الجمهور الإسرائيلي مُنقسم حول فُرص الحكومة الجديدة بالاستمرار لعام واحد على الأقل، حيث أجاب الجمهور الإسرائيلي على النحو التالي: ١٠٪ قالوا إن الفرص عالية جداً؛ ٣٧٪ فرص عالية؛ ٢٩٪ فرص منخفضة؛ ١٦٪ فرص منخفضة جداً، وأجابت نسبة ٨٪ بأنها لا تعلم.

بحسب المعسكرات السياسية (عينة من اليهود)؛ فإن غالبية الذي يعتقدون بأن الحكومة الجديدة لديها فرصة للاستمرار في الحكم لمدّة عام على الأقل هم جمهور اليمين والوسط بنسبة ٨٠٪ و٦٥٪ على التوالي، مقارنةً مع ٣٢٪ من جمهور اليمين. ويُظهر تحليل المعطيات بحسب التصويت في الانتخابات الأخيرة أن ناخبي الأحزاب المكونة للحكومة (وبنسبة أقل لدى ناخبي القائمة الموحّدة وحزب يمينا) تعتقد بأن هناك فرصاً قوية لأن تستمرّ الحكومة الجديدة لمدّة عام على الأقل، في المقابل؛ يعتقد ناخبو أحزاب المعارضة أن فرص بقاء الحكومة ضعيفة وقد لا تستمرّ لمدّة عام (ربّما يعود السبب في التفاؤل الضئيل بقدرة الحكومة الجديدة على الاستمرار في أوساط ناخبي القائمة الموحّدة وحزب يمينا إلى أن الانضمام للحكومة لا يحظى برضى غالبية قواعد وأنصار هذين الحزبين).

وحول فرص الحكومة الجديدة في الاستمرار لمدّة عام على الأقل وفقاً لنتائج التصويت في الانتخابات الأخيرة (الناخبين)، جاءت النسب على النحو التالي: حزب "أزرق أبيض" (٨٤٪)؛ "يوجد مستقبل" (٧٧٪)؛ ميرتس (٧١٪)؛ العمل (٦٧٪)؛ "أمل جديد" (٦٦٪)؛ "إسرائيل بيتنا" (٦٣٪)؛ يمينا (٤٨٪)؛ القائمة الموحّدة (٤٨٪)؛ القائمة المشتركة (٤٢,٥٪)؛ الليكود (٢٢٪)؛ يهدوت هتوراه (١٦٪)؛ الصهيونية الدينية (١٦٪) وشاس (٩٪).

حل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي

من بين ثلاثة خيارات تم طرحها كحلول على المستطلعة آراؤهم وهي: حل الدولتين (إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة)؛ حلّ الدولة الواحدة مع مساواة كاملة بين الإسرائيليين والفلسطينيين؛ واستمرار الوضع الحالي (القائم) كما هو، لم يحظَ أي من هذه الخيارات برضى غالبية الجمهور اليهودي؛ حيث يُفضّل ٤١,٥٪ استمرار الوضع الحالي، و٣٤٪ حلّ الدولتين، و١٤٪ فقط يرون أن حلّ الدولة الواحدة مقبولاً بالنسبة لهم. في العيّنة العربية؛ فإن غالبية العينة (٣/٢) ترى أن حل الدولتين هو الحل المقبول أي ما نسبته ٦٩٪، يليه حلّ الدولة الواحدة مع مساواة كاملة بين اليهود والفلسطينيين- ٥٦٪؛ بينما أبدى ١٥٪ فقط قبولاً باستمرار الوضع الحالي كما هو. أما بالنسبة للعينة اليهودية؛ فأيّد ٣٤٪ حلّ الدولتين، يليه حلّ الدولة الواحدة بنسبة ١٤٪، و٤١,٥٪ مع استمرار الوضع الحالي.

أما النتائج بحسب قواعد وناخبي الأحزاب السياسية حول الحلّ المقبول للصراع مع الفلسطينيين فقد جاءت على النحو التالي كما هو موضّح في الجدول أدناه (بالنسبة المئوية):

الحزب	حل الدولتين	حل الدولة الواحدة مع مساواة كاملة	استمرار الوضع الحالي
القائمة الموحّدة	٨٠	٨٠	١٦
ميرتس	٨٢	٢١	٧
العمل	٧٤	١٩	٢٠
"يوجد مستقبل"	٥٣	٢١	٣٤
"أزرق أبيض"	٥٩	٢٥	٣٩
"إسرائيل بيتنا"	٣٦	٢١	٤٣
"أمل جديد"	٤٤	١٩	٣٦
يمينا	١٢	٧	٥٦
الليكود	٢٤	٧	٥٧
الصهيونية الدينية	٥	٨	٣٩,٥
يهدوت هتوراه	٥	١٣,٥	٦٥
شاس	٣	٦	٥٤,٥
القائمة المشتركة	٧٢,٥	٤٧,٥	١٧

(مراجع)

1. أجرى الدراسة تمار هيرمان وأور عنبي، تم نشرها بعنوان "الاهتمامات الرئيسة للجمهور الإسرائيلي: الوضع الاقتصادي ووباء كورونا"، على الرابط: https://www.idi.org.il/articles/36112.

2. أُجري الاستطلاع عبر الإنترنت والهاتف (لضمان تمثيل المجموعات أفضل تمثيل في العينة) في الفترة الواقعة ما بين 27.07.2021-29.07.2021، تم فيها استطلاع 599 شخصاً (ذكراً وأنثى) باللغة العبرية، و151 باللغة العربية وهي عيّنة تمثيلية لجميع السكّان البالغين (18 فما فوق)، بنسبة خطأ 3.59%، بحسب التقرير.

صدر عن
المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية « مدار »
الأراضي المُفرغة
جغرافيا قانونية لحقوق البدو في النقب
ترجمة: ياسين السيد

انتقادات للمشروع الحكومي الإسرائيلي لمواجهة الانبعاثات الملوّثة: يتساهل مع صناعات الغاز الطبيعي وتلويثها!

تلوث صناعات الغاز الإسرائيلي: مشهد من الخضيرة.

(عن: «واي نت»)

كتب هشام نفاع:

أعلنت الحكومة الإسرائيلية أواخر الشهر الفائت عن «مشروع الانتقال إلى الاقتصاد منخفض الكربون حتى العام ٢٠٥٠»، وذلك ضمن «مشروع قرار خفض انبعاث غازات الدفيئة في إسرائيل بنسبة ٨٥٪ على الأقل حتى العام ٢٠٥٠ مقارنة بالانبعاث العام ٢٠١٥ بما يتيح لإسرائيل الانتقال إلى الاقتصاد منخفض الكربون».

يحدد القرار، وفقاً لموقع وزارة حماية البيئة، هدف اخفض الانبعاثات حتى العام ٢٠٣٠ بنسبة ٢٧٪. وأعلنت الوزارة إنه «مع المصادقة على هذا القرار تعتبر إسرائيل ممتثلة للتعهد بقرارات ميثاق المناخ الذي تعهدت به دول منظمة الأمم المتّحدة بشأن تغير المناخ».

تشمل الأهداف التي وضعتها الحكومة عدداً من المجالات، كالتالي:

إدارة النفايات: خفض انبعاث غازات الدفيئة في قطاع إدارة النفايات الصلبة حتى العام ٢٠٣٠ بنسبة ٤٧٪ على الأقلّ مقارنة بالانبعاث العام ٢٠١٥ حيث انبعث حوالي ٥,٥ مليون طن من غازات الدفيئة. وخفض بنسبة ٧١٪ لكميات النفايات المنزلية التي يتمّ طمرها في مكبّات النفايات حتى العام ٢٠٣٠ مقارنة بالعام ٢٠١٨ حيث تمّ طمر حوالي ٤,٥ طن من النفايات المنزلية. تم تحديد هدف خفض الانبعاثات حتى العام ٢٠٥٠ بنسبة ٩٢٪.

الحد من تلويث الهواء: تقييد كمية غازات الدفيئة المنبعثة من السيارات التي لا يزيد وزنها عن ٣,٥ طن، والتي يتم تسجيلها ابتداءً بالعام ٢٠٣٠ وتحديدها بنسبة لا تزيد عن متوسط ٥٪ من الانبعاث من نفس حجم السيارات التي تمّ تسجيلها العام ٢٠٢٠. ابتداء بالعام ٢٠٢٦ ستكون جميع الحافلات الجديدة المسافرة داخل المدن والبلدات حافلات نظيفة فيما يتعلق بتلويث الهواء. تم تحديد هدف خفض الانبعاثات حتى العام ٢٠٥٠ بنسبة ٩٨٪.

توليد الكهرباء: تخفيض انبعاث غازات الدفيئة حتى العام ٢٠٣٠ بنسبة ٣٠٪ على الأقل مقارنة بالعام ٢٠١٥ والتي وصلت إلى حوالي ٣٧,٦ طن. تم تحديد هدف خفض الانبعاثات حتى العام ٢٠٥٠ بنسبة ٨٥٪.

قطاع الصناعة: خفض انبعاث غازات الدفيئة حتى العام ٢٠٣٠ بنسبة ٣٠٪ على الأقلّ مقارنة بالانبعاثات العام ٢٠١٥ التي كان وزنها حوالي ١٢ مليون طن.

تسعير الكربون المنبعث من الوقود ومصادر أخرى

يقول بيان حكومي رسمي إن وزارات حماية البيئة، الطاقة، المواصلات، الاقتصاد، الصناعة والداخلية سوف تضمن الميزانية الخاصة بتنفيذ الأهداف حتى العام ٢٠٣٠ من خلال: شراء حافلات كهربائية، إقامة محطات لشحن للسيارات الكهربائية، الاستثمار في تخفيض انبعاث الغاز الطبيعي من الصناعة، تشجيع الاستثمار في الطاقة المتجددة، تشجيع الاستثمار في الطاقة النظيفة، تشجيع الاستثمار في الطاقة المتجددة، تشجيع الاستثمار في الطاقة النظيفة، تشجيع الاستثمار في الطاقة المتجددة.

آليات الضريبة الخاصّة المفروضة على المنتجات التي ترغب الحكومة بتقليل استعمالها مثلها مثل الضريبة على الوقود وعلى السجائر.

يبدأ تسعير الغاز المضغوط السائل والمازوت والنفط والغاز العام ٢٠٢٣ مع الاحتواء التدريجي للتكلفة الخارجية حتى العام ٢٠٢٨ بما لا يزيد من ثمن الكهرباء للمستهلك بأكثر من ٥٪. أما الضريبة المفروضة على الوقود للمواصلات حالياً فلا تخضع للزيادة حيث أن هذه الضريبة المفروضة في إسرائيل تعتبر من أعلى الضرائب من هذا النوع بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ولكن سيتمّ نشر حصة ثمن الكربون في الضرائب المفروضة على هذه المنتجة. سيتم خلق آلية تسهّل على القطاعات الاجتماعية الضعيفة الانتقال لمصادر الطاقة النظيفة بالتعاون بين وزارة الطاقة ووزارة المالية والوزارة لحماية البيئة من خلال دراسة الآليات التي نجحت في بعض دول العالم.

تؤكد الحكومة مبدأ «عدم إلحاق الضرر بمبدأ التنافسية الإسرائيلية»، إذ سيتمّ عرض خطة متعددة السنوات لمكافحة أزمة المناخ وزيادة كفاءة استهلاك الطاقة على الحكومة لاتّخاذ القرار فيها. وكان جاء في بيان سابق للوزارة قبل نحو عام: «يهدف تسعير الكربون إلى حل مشكلة مهمّة في السوق الاقتصادية حيث لا تدفع الجهة الملوّثة للهواء ثمن الأضرار الناجمة عن انبعاث غازات الدفيئة، ويعتبر التسعير أفضل آلية لتشجيع خفض انبعاث غازات الدفيئة وتعزيز الاستقرار» في الأسواق الاقتصادية.

وفقاً لوزارة حماية البيئة على موقعها: «يشير تحليل للتكاليف الخارجية الناجمة عن استخدام الوقود في إسرائيل مقارنة بفرض الضرائب الخاصّة على الوقود، وهو تحليل قامت به وزارة حماية البيئة، إلى أنّ مستوى الضرائب التي تفرضها الحكومة على الوقود المستخدم في قطاع الصناعة والمحطات لتوليد الكهرباء لا يعكس كامل التكاليف الخارجية لانبعاث المواد الملوثة للهواء وغازات الدفيئة. التكاليف الخارجية في قطاع المواصلات تشمل الاكتظاظ في الشوارع وحوادث الطرق فلا تغطي الضرائب التي تفرضها الحكومة على الوقود كامل هذه الضرائب. ومن خصائص تسعير ثاني أكسيد الكربون أنّه يعتبر تحفيزا لزيادة جودة استهلاك الطاقة والتحول إلى موارد الطاقة المتجددة». وأشارت دراسة أخرى قامت بها وزارة حماية البيئة بالتعاون مع المعهد الإسرائيلي للديمقراطية عن تأثير الاقتصاد قليل الكربون على الاقتصاد في إسرائيل، إلى أن «تسعير الكربون يساهم في متابعة الأهداف المالية حيث قد لا يُبقي تسعير الكربون آثاره على المنتج بل يحافظ على أهداف النمو».

الجهات الملوّثة للهواء لا تدفع ثمن الأضرار

سيتم فرض تسعير الكربون في المرحلة الأولى على جميع أنواع الوقود الملوّثة للهواء وفي المرحلة التالية على انبعاث غازات الدفيئة المنبعثة نتيجة طمر النفايات ومن مصادر أخرى للانبعاث. وسيتمّ تسعير انبعاث الكربون المنبعث من حرق أنواع الوقود من خلال التعاون مع ممثلي الحكم المحلّيّ وقطاع الصناعة. ورأت وزيرة حماية البيئة تمار زندبرغ في تعقيب لها على موقع الوزارة إن «هذه لحظة تاريخية للصحة والبيئة اليوم وللأجيال القادمة! تصعّد إسرائيل اليوم في مكافحتها لأزمة المناخ. يحدد قرار الحكومة لأول مرة أهدافاً واستراتيجية اقتصادية شاملة للتعامل مع أزمة المناخ التي تهدد مستقبلنا في إسرائيل وحول العالم»، على حد قولها.

مشروع القرار هذا تبعه في مطلع آب الجاري قرار آخر متعلّق بتسعير الكربون. إذ اتفقت وزارات حماية البيئة، المالية، الطاقة والاقتصاد على أن «تسير إسرائيل إلى جانب الدول المتقدمة التي تقود الكفاح ضد أزمة المناخ، وتسعير ثاني أكسيد الكربون المنبعث من الوقود ومصادر أخرى، انبعاثات غازات الاحتباس الحراري».

يشير البيان الخاص بالقرار إلى أن آليات تسعير الكربون «تُستخدم في العديد من البلدان التي وقعت على اتفاقية باريس ٢٠١٥ بشكل عام وفي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على وجه الخصوص. وفي السنوات الأخيرة تكتسب سرعةً مع قيام البلدان بتوسيع القطاعات التي يتم فرض تسعير الكربون عليها تدريجيّاً وذلك للامتثال بالتعهدات الدولية ضمن اتفاقيات المناخ الدولية».

أعلنت وزارة البيئة أن «حكومة إسرائيل وافقت بالإجماع على قرار يشكل سابقة لإنشاء آلية تسعير الكربون، والتي ستكون حجر الزاوية في خطة التنفيذ للوصول إلى أهداف الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في إسرائيل. فالحكومة وافقت الأسبوع الماضي على قرار يشكل سابقة وضعت فيه دولة إسرائيل أهدافاً طموحة لخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري كجزء من التزامها بالجهود العالمية للمجتمع الدولي (...) استمراراً للقرار تقدمت الوزارات الحكومية بخطة تنفيذية تتضمن لأول مرة تسعير انبعاثات الملوّثات، كما هو معمول به في البلدان المتقدمة التي تقود المعركة العالمية في أزمة المناخ، فضلاً عن وضع ميزانية لخطة خمسية للانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون».

التكلفة الاقتصادية السنوية لتلويث الهواء ٣١ مليار شيكل

نشرت وزارة حماية البيئة في حزيران الأخير الحساب الشامل لتكلفة انبعاث الملوثات للهواء وانبعاث غازات الدفيئة. وتقول: تعبّر التكاليف الخارجية عن القيمة المالية لخسائر الرفاه الاجتماعي الناجمة عن انبعاث الملوّثات والأضرار البيئية المختلفة. في السابق نشرت الوزارة تقارير عن التكاليف الخارجية الناجمة عن انبعاث الملوثات إلى الهواء، فقط من وسائل النقل في الشوارع والتكاليف التي تشير إليها تقارير سجل الانبعاث والنقل إلى البيئة.

أما التقرير الأخير فيعرض التكاليف الخارجية الناجمة عن انبعاث الملوثات إلى الهواء من مجمل المصادر في إسرائيل بناءً على مسح للانبعاثات في إسرائيل العام ٢٠١٨. ويتبيّن أن التكاليف الخارجية لانبعاث الملوّثات إلى الهواء من مجمل المصادر في إسرائيل العام ٢٠١٨ كانت ٣١ مليار شيكل بما في ذلك ١٩,٨ مليار من انبعاث الملوّثات التي تؤثر على جودة الهواء في الإطار المحلّيّ والتي تؤثر على نسبة الإصابة بالأمراض والوفاة، وحوالي ١١,٣ مليار شيكل من انبعاث غازات الدفيئة التي تعرّض العالم بأكمله للخطر فيما تمّ تعريفه أزمة المناخ.

يوضح التقرير أن الانتقال إلى إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة بنسبة ٤٠٪ في العام ٢٠٣٠ - وهو هدف تعتقد الوزارة لحماية البيئة أنه قابل التحقيق – قد يوفّر ٤,٥ مليار شيكل في التكاليف الخارجية، منها ٣ مليارات شيكل في التكاليف الخارجية لانبعاث غازات الاحتباس الحراري. حالياً تصل نسبة إنتاج الكهرباء من المصادر المتجددة إلى حوالي ٦٪.

قد يوفّر الانتقال في قطاع المواصلات إلى حركة السير الكهربائية حوالي ٩٧٠ مليون شيكل العام ٢٠٣٠، بما في ذلك ٦٣٠ مليون شيكل للتكاليف الخارجية لانبعاث غازات الدفيئة وذلك من خلال إلزام كون كل حافلة تتحرك داخل المناطق الحضرية نظيفة ابتداءً من العام ٢٠٢٥ وكون السيارة الخاصّة المستوردة إلى إسرائيل بدون الانبعاث ابتداءً من العام ٢٠٣٠ وشراء الحكومة للسيارات الكهربائية فقط، إلى جانب بناء البنية التحتية لشحن المركبات الكهربائية.

تجاهل لانبعاث الميثان أحد غازات الدفيئة القوية للغاية

عقبت جهات مهنية وناشطة عن نقد للسياسة الحكومية في مجال مواجهة التلوث بشتى أشكاله، على الرغم من المقترح الجديد. تكمن الإشكالية فيما توقف عنده موقع «شكوف» المستقل في تقرير رأى أن هناك فجوة في التعاطي مع الكربون والحد من استخدامه، مقابل السياسة المتعلقة بالغاز. فالضريبة على المنتجات الملوثة بالكربون ستزداد تدريجيا حتى العام ٢٠٢٧، بينما الضريبة المفروضة على الغاز الطبيعي سترتفع بوتيرة أبطأ، ولن تتساوى مع تلك المفروضة على الوقود الملوّث بالكربون إلا في العام ٢٠٣٣. السبب الرسمي المعلن عنه هو الخشية من أن فرض ضريبة عالية على الغاز الطبيعي سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعار الكهرباء بنحو ١٨- ٣٠ بالمئة.

يقول الموقع الصحافي المستقل إن تلك ليس «التخفيض الوحيد» الذي تحصل عليه شركات الغاز، إذ أن التسعيرة الجديدة بصورة الضريبة تأخذ بالاعتبار فقط انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من هذه الصناعة، ولا تأخذ بالحسبان انبعاثات غاز الميثان. فقد وجدت دراسة تدعمها الأمم المتحدة نُشرت في أيار الفائت، أنه يمكن تقليل انبعاثات الميثان الناتجة عن الأنشطة البشرية بنسبة تصل إلى ٤٥ في المئة هذا العقد، وبالتالي المساعدة في الحفاظ على هدف ١,٥ درجة مئوية بما يتماشى مع اتفاق باريس للمناخ.

ويحدد «التقييم العالمي للميثان» فوائد تخفيف انبعاثات غاز الميثان، وهو مكون رئيس في الضباب، وتشمل الفوائد الحيلولة دون حدوث حوالي ٢٦٠ ألف حالة وفاة مبكرة و٧٧٥ ألف زيارة للمستشفيات مرتبطة بالربو سنويا، بالإضافة إلى ٢٥ مليون طن من خسائر المحاصيل. وأجرى الدراسة «تحالف المناخ والهواء النظيف (CCAC)» وهو شراكة عالمية تتألف من الحكومات والشركاء غير الحكوميين وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ووفقا لإدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فإن خفض الميثان هو أقوى وسيلة لإبطاء تغيّر المناخ على مدى السنوات الخمس وعشرين المقبلة، ويكمل الجهود اللازمة لتقليل ثاني أكسيد الكربون. والفوائد التي تعود على المجتمع والاقتصادات والبيئة عديدة وتفوق التكلفة بكثير.

والميثان هو من الغازات الدفيئة القوية للغاية، وهو مسؤول عن حوالي ٣٠ في المئة من الاحترار منذ حقبة ما قبل العصر الصناعي. وتؤكد الدراسة سبب الحاجة الماسة لاتخاذ إجراءات دولية، حيث إن انبعاثات الميثان التي يتسبب فيها الإنسان تتزايد بوتيرة أسرع من أي وقت مضى منذ بدء تسجيلها في الثمانينيات من القرن الماضي. وحتى مع تسبب جائحة كورونا في تباطؤ اقتصادي العام ٢٠٢٠- مما حال دون تسجيل عام قياسي آخر من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون- تُظهر بيانات من الإدارة الوطنية للمحيطات والغلاف الجوي بالولايات المتحدة أن كمية الميثان في الغلاف الجوي وصلت إلى مستويات قياسية العام الماضي. على الرغم من هذه المعطيات، قال الموقع الصحافي إنه لا يبدو أن وزارة حماية البيئة الإسرائيلية تنوي البدء بوضع تسعيرة لأضرار الميثان في المستقبل القريب.

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية
THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية